## الموضوع (06) – العلاقات الأورومغاربية الاجتماعية والثقافية

الشراكة في المجال الاجتماعي والثقافي والإنساني (الحضاري)، هي السلة التي جاءت مكملة للمضامين السياسية والأمنية، والاقتصادية سالفة الذكر، وقد جاء في مضمونها (مؤتمر برشلونة) التركيز على 21 موضوعا تراوحت بين الهجرة، المخدرات، الإرهاب، الجريمة المنظمة، الفساد، المرأة، وغيرها من المواضيع التي تدخل في سياق الشؤون الاجتماعية والإنسانية لشعوب الجانبين الأوربي والمتوسطي (منه المغاربي).

وقد سعت الأطراف على الحرص في هذه السلة على اعتبار أو الاخذ بعين الاعتبار في الشراكة، تقاليد وثقافة وحضارة كلتا الضفتين، وهو ما الزم توجيه نشاطات ومبادرات عبر وطنية لدفع الحوار بين الثقافات الإنسانية، العلمية، والتكنولوجية (استحداث المؤسسة الأورومتوسطية لحوار الثقافات)، التي يراها الجانب الأوربي بمثابة العوامل الأساسية في التقارب الشعوب وتفاهمها، خاصة من أجل تحسين الإدراك المتبادل لتجاوز الصراعات الفكرية والعقدية مابين مجتمعات الضفة (إسلاموفوبيا واليمين المتطرف في أوربا).

وعلى هذا الأساس تطلب استمرار الشراكة ونجاحها بمضامينها الاجتماعية والثقافية والإنسانية: تأكيد ضرورة الحوار بين ثقافات البلدان بين الضفتين؛ تنمية الموارد البشرية وتحسين المعيشة؛ التعاون اللامركزي وإقحام المجتمع المدني في ميادين الثقافة والدين (تفعيل الدبلوماسية العامة عبر الوطنية)؛ استهداف معالجة الجذر الجذور الأساسية أو مسببات نشاة التهديدات عبر الوطنية و الآفات الاجتماعية المرتبطة بالفقر، والحرمان، والاقصاء، وغياب العدل والمساواة، إلخ

ومن أجل المزيد من تنمية المجال الاجتماعي والثقافي في العلاقات الأوربية المغاربية، عقدت عدة لقاءات وطرحت العديد من المبادرات، فقد تم عقد اكثر من اجتماعين في كل سنة تخص الحوار الاجتماعي والثقافي، بهدف تذويب النخب الداخلية بين الضفتين على أساس ثقافة واحدة مشتركة في المتوسط من خلال:

تنمية المبدلات بين المجتمعات المدنية بين الطرفين (الجماعات المحلية، الجامعات، وسائل الاتصال، الجماعات الدينية) بهدف أن تصبح المنطقة الأكثر تنوعا منطقة للسلم والأمن والتفاهم والاحترام المتبادل للثقافات.

وعلى صعيد آخر، عرفت الشراكة أيضا ستهداف ملفات ذات طبيعة اجتماعية مثل قضايا المخدرات، وتظهر أهمية ذلك في سياسة الوزير الفرنسي آنذاك نيكولا ساركوزي سنة 2005 لبحث مسالة تجارة المخدرات، والتي تدخل ضمن برنامج الحوار السياسي الأمني ومكافحة الجريمة المنظمة، كما تضمنتها اتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الأوربي والدول المغاربية ضمن الحوار السوسيو-ثقافي والإنساني، لما لها من انعكاسات مباشرة على المجتمعات الأورمغاربية.